

أكد الباحث الشرعي والكاتب الصحافي حمد المري ان الكويت شبه جامدة منذ عام 1991 رغم التزام الحكومة بمعاهدة الطائف وإرجاع مجلس الأمة الكويتي وانتخاب أول مجلس بعد التحرير، مشيراً الى ان ما قامت به المعارضة من تصعيد في الخطابات السياسية هو نتاج قرار بطلان مجلس فبراير 2012 وليس قبل بطلانه، وقال انه يؤيد الكثير من مطالب الغالبية خاصة فيما يتعلق بمحاربة الفساد وإسراع عجلة التنمية وتطبيق القانون بالتساوي على الكل ومحاسبة المقصرين وكشف الإبداعات المليونية، وأكد ان المسيرات لن تحل المشكلة بل ستزيد من تعقيدها، مؤكداً ان من قال ان ثورات الربيع العربي ليست بعيدة عن الكويت كلام لا يطلقه إلا من يتبع حزبا سياسيا مقره هو الحاكم في مصر وفي البلدان التي انطلقت منها هذه الثورات لأنهم يتمنون السيطرة على الحكم في الكويت، وتطرق الى المسيرات والمظاهرات، مؤكداً انها مفسدة كبيرة تدخل البلاد في عدم الاستقرار، وتحدث عن عدة قضايا مهمة تدور في الساحة الآن.. والى نص الحوار:

كتب: ليلى الشافعي

أكد أن ما يسمى بالربيع العربي انطلق من بلدان غالبة شعبها يعيش في ظلم وقهر وفقر وليست في رغد مثل الكويت

## المري: أكثر من 100 حديث صحيح عن طاعة ولي الأمر المسلم في غير معصية

وقهر وانها ليست مثل الكويت التي يعيش شعبها رغداً من العيش وهامش كبيراً من الحرية معرزين مكرمين، فالكويت منذ نشأتها قبل أكثر من 300 سنة في ربيع التراحم والتكافل الاجتماعي كاسرة واحدة لا فرق بين حاكم ومحكوم، فكلهم اخوة وأبناء وآباء فاجعلوا ربيعكم لكم ولحزبكم.

كلمة واحدة

كلمة أخيرة تود قولها.

● أقول لشباب الكويت الغيور على بلده ان ما تفعلونه من أعمال شغب تضر بالكويت في الوقت الذي تستفيد منها بعض الأحزاب السياسية المستترة لأنها تريد إشغال الفوضى في البلاد حتى تجد فرصتها في تحقيق أهدافها مثل ما فعلت في تونس ومصر مع وجود فارق كبير بين الكويت وهذه البلدان لأننا كما قلت تعيش في رغد وتنتمى بهامش من الحرية، إلا ان هذه الأحزاب تحاول تصوير الوضع لكم بأنه مشابه لهذه البلدان كذا وزورا، كما أتمنى من الشباب ان يقيق ويجلس كل شاب مع نفسه ويسترجع مطالب بعض المرضين على المظاهرات والمسيرات ليجد التناقض فقد كانوا قبل اندلاع الثورات العربية يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية ويرى بعضهم ان الحكم بالديموقراطية كفر مخرج من الملة وان ولي الأمر الذي يحكم بالديموقراطية لا طاعة له كونه غير شرعي ولكن وبعد الثورات تغيرت مطالب هؤلاء فأصبحوا ينادون بتطبيق الدستور وان الشعب هو مصدر السلطات وبعد ان كانوا يرون ان الشريعة الإسلامية المتمثلة في الكتاب والسنة هي مصدر السلطات، ليس في هذا التقلب دليل على ان أهدافهم الحقيقية سياسية حزبية؟ وأنهم يسعون لمصالح حزبية؟

كما أتمنى من رجال الكويت المخلصين الغيورين على البلد ان يتصلوا بالسلطة ليجيبوا لهم ان المجلس الحالي سقط شعبياً وان الانتخابات الأخيرة كانت بمثابة استفتاء على مرسوم الصوت الواحد وان الشعب يرفضون المسيرات والمظاهرات وقد دل على ذلك نسبة التصويت المتدنية جدا، اسأل الله ان يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه وأن يخرجنا من هذا النفق المظلم الى نور الاستقرار الأمني والنفسى من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية الصحيحة كونها هي طوق النجاة. وأحث الشباب الكويتي جميع أطيافه الالتفاف حول صاحب السمو الأمير والسمع والطاعة له في غير معصية الله لتفويت الفرصة على من يريد إفارة الفوضى على البلاد وإعانتته على قيادة سفينةنا التي تتلاطم بها أمواج الفتن الخارجية حتى نصل بها الى بر الأمان.

أحتوى الشارع على سفهاء ومن يريد الشر بالبلاد فالفتنة إن اشتعلت لن يستطيع حتى من أثارها أن يطفئها ولنا في التاريخ عبرة

أحضر السلطة التنفيذية جزءاً كبيراً مما يحدث حالياً في الكويت من توتر سياسي زادت منه وسائل الإعلام من خلال استضافتها لمن يشتم بعض الطوائف والقبائل

أفرزت الانتخابات مجلساً هجيناً لا يمثل ما يقارب 61,3%

من الشعب الكويتي المقاطع للانتخابات ونسبة التصويت لم تتجاوز 39,7%

من اختار الشارع يدخل البلاد في نفق مظلم من عدم الاستقرار من أجل تحقيق أجندات حزبية إقليمية

الكويت منذ نشأتها قبل 300 سنة في ربيع التراحم والتكافل الاجتماعي وأهلها أسرة واحدة لا فرق بين حاكم ومحكوم



حمد المري في حوار مع الزميلة ليلى الشافعي

من حنق المواطن الكويتي خاصة ان بعض وسائل الاعلام لعبت دورا بارزا في زيادة هذا التوتر من خلال استضافتها اشخاصا يشتمون الطوائف والقبائل ويصفونهم بالترابث وغيره من الفاظ استنقازية دون ان تتخذ السلطة التنفيذية أي إجراء حازم تجاهها حتى تطاولت هذه الوسائل على أبناء الأسرة الحاكمة نفسها.

المسيرات

ما أريك اذن بما يحدث حالياً من مسيرات في مناطق الكويت؟

● هذه المسيرات لن تحل المشكلة بل ستزيد من تعقيدها، فسيب مقاطعة الأغلبية المعارضة والكثير من أبناء القبائل والأسر الحالية احتجاجاً على مرسوم الصوت الواحد، أفرزت الانتخابات مجلساً هجيناً لا يمثل ما يقارب 61,3% من الشعب الكويتي المقاطع للانتخابات حيث ان نسبة التصويت لم تتجاوز 39,7% بدليل ان الدائرة الخامسة مثلا كان الحد الأدنى للفوز هو حصول المرشح على 12 ألف صوت بينما فاز في هذه الانتخابات من حصل على 524 صوتاً تقريبا، ولكن يبقى السؤال من هو المتسبب في ذلك؟ ليست تصرفات الأغلبية المعارضة؟ ماذا لم تشارك الأغلبية في هذه الانتخابات بشكل جدي ومنسق حتى تفوز مرة أخرى باكثر قدر من كراسي البرلمان ثم تصوت على إسقاط مرسوم القانون؟ ان ما فعلت خيار الشارع حتى تدخل البلاد في نفق مظلم من عدم الاستقرار من أجل تحقيق أجندات حزبية اقليمية؟

الربيع العربي

هناك من يقول ان ثورات الربيع العربي ليست بعيدة عن الكويت ويمكن ان تصدّر لها، فما رداك؟

● هذا الكلام لا يطلقه إلا من يتبع حزبا سياسيا مقره أصبح هو الحاكم في مصر كما حكم في البلدان التي انطلقت فيها هذه الثورات لأنهم يتمنون ان يسيطروا على الحكم في الكويت من خلال رئيس وزراء شعبي وتعديل الدستور وتقليص صلاحيات الأمير، وهذا خطأ وقعوا فيه، خاصة بعد ان كشف الشعب الكويتي مخططهم بعد ان قال احد منظرهم: «رباط ساعة في ساحة الإرادة خير من التحلطم والريادة».

وقال آخر: «استمروا يا شباب حتى يسقط النظام»، وقال ثالث: «من رأى أنوار الحراك الشبابي هانت عليه ظلمات المراسم»، ورابع يصف ولاية أميرنا بأنها ناقصة وغير شرعية، ومع ذلك نقول لهؤلاء ان الربيع العربي الذي نتبحون به أصبح خريفا يوميا مثل الرحام الخائق بعد ان ضاقت الطرق بالسيارات مقابل عدم توسعة هذه الطرقات او بناء طرق جديدة، وكذلك دخول المال السياسي في بعض الانتخابات الماضية وايضا صراع أبناء الأسرة الحاكمة شعوبها تعيش في فقر وظلم



الباحث الشرعي والكاتب الصحافي حمد المري (كرم ذياب)

يزيد عدد الوزراء جميعا على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة.. ولما وجدت هذه الأغلبية تجاوبا قامت بتصعيد خطابها السياسي والإعلامي بعد أن رد صاحب السمو الأمير لرسوم التعدي على الذات الإلهية وعلى الرسول ﷺ وآل بيته وصحابته، فلأمير طبقا للدستور الذي ينادي به الأغلبية المعارضة حق رد أي مرسوم بقانون وفي حالة رده بحق للمجلس إعادة اقتراحه بالأغلبية الطبيعية أي 51% وهنا يصبح الزاميا، إلا ان الغالبية بدأت تصرح للإعلام وتصدر من حدة الخطاب ضد ما قام به صاحب السمو الأمير من أجل كسب الشارع في صفها، ورغم أننا نؤيد أي قانون مغلط ضد من يتطاول على الذات الإلهية أو على نبينا محمد ﷺ إلا أننا نعارض طريقة المعارضة بالتحدي ورفع الخطاب الإعلامي، فالحكمة والسياسة تتطلب العمل بصمت وبصورة مكرمة وفق الإجراءات الدستورية.

الهيبة والاحترام

ولكن الأغلبية المعارضة رفعت من سقف مطالبها بعد بطلان المجلس فطالبت بتعيين رئيس وزراء شعبي، فهل هذا استفزاز لمسند الإمارة؟

● هذا ايضا استفزاز كون ان الذي له حق اختيار رئيس الوزراء هو صاحب السمو الأمير وفقا للمادة 56 من الدستور التي تنص على «يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه، كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء، ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم، ولا

ما أريك فيما يحدث حالياً في البلاد من أحداث؟

● قبل أن أتحدث عن هذه المسيرات لأبد ان نرجع الى الأسباب الرئيسية التي قادت البلاد الى ما هي عليه حالياً من اضطرابات سياسية ترجمت الى مظاهرات ومسيرات، فالكويت كانت شبه جامدة مثل عام 1991 أي من بعد التحرير مباشرة، رغم قبضة الحكومة بالالتزام

أقول لشباب الكويت أعمال الشغب تضر بالكويت في الوقت الذي تستفيد منه بعض الأحزاب السياسية المستترة التي تريد إشغال الفوضى في البلاد وتحقيق أهدافها

ما قامت به المعارضة من تصعيد في خطابها السياسي هو نتيجة قرار بطلان مجلس فبراير 2012 وليس قبل بطلانه

هل ما قامت به المعارضة من تصعيد في الخطاب السياسي هو نتاج قرار بطلان مجلس فبراير 2012 وليس قبل بطلانه؟

● هذا الكلام صحيح لو نظرنا للأمر بشكل عام، أما إذا نظرنا بشكل مركز لوجدنا ان المعارضة صدعت من خطابها السياسي الاستقرازي قبل قرار المحكمة الدستوري ببطلان المجلس وذلك من خلال أولا طلب هذه الأغلبية من صاحب السمو الأمير تعيين 9 أعضاء منها في التشكيل الوزاري ملقبن بتهديدات ضمنية بعدم التعاون مع الحكومة الجديدة، متعددين بذلك على صلاحيات صاحب السمو الأمير الذي نص الدستور وفق مادته 52 على: «السلطة التنفيذية يتولاها الأمير

في إطار استعدادات وزارة الداخلية بسلطنة عُمان للانتخابات المجالس البلدية للفترة الأولى 2012م يسر سفارة سلطنة عُمان لدى دولة الكويت أن تعلن للمواطنين العُمانيين المقيمين بدولة الكويت الشقيقة عن فتح مركز الانتخاب لديها يوم السبت الموافق 15 ديسمبر 2012م ابتداءً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساءً في مقر السفارة الكائن بمنطقة العديلية قطعة (3) شارع عيسى عبدالرحمن العسوسى - فيلا (25)

فعلى الناخبين العُمانيين المقيمين والدارسين ممن قاموا بتثبيت النظام الإلكتروني لإثبات حضور الناخب يوم التصويت في بطاقتهم الشخصية وحدودا المقر الانتخابي فيها.. التواجد في مقر السفارة حسب الفترة الزمنية الموضحة أعلاه.

والله ولي التوفيق،



## إلى كافة المواطنين العمانيين

في إطار استعدادات وزارة الداخلية بسلطنة عُمان للانتخابات المجالس البلدية للفترة الأولى 2012م يسر سفارة سلطنة عُمان لدى دولة الكويت أن تعلن للمواطنين العُمانيين المقيمين بدولة الكويت الشقيقة عن فتح مركز الانتخاب لديها يوم السبت الموافق 15 ديسمبر 2012م ابتداءً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساءً في مقر السفارة الكائن بمنطقة العديلية قطعة (3) شارع عيسى عبدالرحمن العسوسى - فيلا (25)

فعلى الناخبين العُمانيين المقيمين والدارسين ممن قاموا بتثبيت النظام الإلكتروني لإثبات حضور الناخب يوم التصويت في بطاقتهم الشخصية وحدودا المقر الانتخابي فيها.. التواجد في مقر السفارة حسب الفترة الزمنية الموضحة أعلاه.

والله ولي التوفيق،



## مهرجان الخضار الأسبوعي

### لتحطيم الأسعار

في السوق المركزي (١، ٢٠ فقط، اليوم الثلاثاء)

مع تصات مجلس الإدارة